المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

ورقة تحليلية

أبريل 2025

الوجود الحوثي على الضفة الغربية للبحر الأحمر..

الأبعاد والأدوار

أنور قاسم الخضري

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الوجود الحوثي على الضفة الغربية للبحر الأحمر.. الأبعاد والأدوار

أنور قاسم الخضري

الآراء الواردة في هذه المادة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المركز.

أبريل / 2025

تمهيد

مثلت هجمات الحوثيين على السفن، عقب أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، تهديدًا للملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، ولأمن المنطقة ومصالحها الاقتصادية، في ظل التوترات التي تشهدها عدة بلدان مطلة على البحر الأحمر. وفي حين تتجه الأنظار لخطر الحوثيين في الضفة الشرقية للبحر الأحمر يُسجل الحوثيون وجودًا على الضفة الغربية، ما يمثل تهديدًا كامنًا يمكن له التحرك بأي لحظة، حيث تمتلك جماعة الحوثي حضورًا وعلاقات على تلك الضفة المقابلة

وقد حذر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، ضمن مشاركته في فعاليات مؤتمر «ميونيخ» للأمن الدولي، والذي ينظمه مركز حلف شمال الأطلسي مِن أن إيران، بعد خسارتها في سوريا ولبنان، تتجه إلى تعظيم استثمارها في جماعة الحوثي، وتطوير قدراتها العسكرية، بهدف استنزاف الموارد والمصالح العربية، وتعزيز هيمنتها على مضايق الشرق الأوسط، والوصول إلى باب المندب وقناة السويس. وتطرق العليمي إلى أثر سلوك جماعة الحوثي «الإرهابية» على أمن القرن الأفريقي، مستدلًا بعودة عمليات القرصنة بوتيرة متصاعدة، منذ نهاية عام ٢٠٢٣م، مشيرًا إلى علاقة الحوثيين بجماعات العنف في المنطقة، وتصديرهم السلاح إلى القرن الأفريقي، ودخولهم على خط الاتجار بالبشر، وتجنيد المهاجرين في الداخل. وعبر عن أسفه لاستمرار غياب التشابك الوثيق بين اليمن ودول القرن الأفريقي عن منظور المجتمع الدولي، وقال: إن استعادة الأمن في منطقة البحر الأحمر تبدأ مِن سواحله الجنوبية، وهو ما يتطلب القيام بترتيبات متكاملة على ضفتي باب المندب؛ داعيًا إلى بناء منظومة أمنية إقليمية دولية تُنهي ما وصفه بـ«حالة الهشاشة والفراغ» في منطقة البحر الأحمر وباب المندب.[١]

هذه الورقة تتناول الوجود الحوثي في كل مِن السودان وإرتيريا وجيبوتي والصومال، وطبيعة هذا الحضور ومستوى الحراك الجاري فيها، ومدى تأثيره مستقبلًا على البحر الأحمر وأمن المنطقة

---

١. العليمي يدعو إلى تطوير شراكة دولية مع بلاده لإنهاء التهديد الحوثي، علي ربيع، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٥/٢/١٧م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/S2pWG0pt

أولًا: الوجود والحراك الحوثي في السودان:

في منتصف شهر سبتمبر ٢٠٢٣م، اتهم رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، قوات الدعم السريع بالاستعانة بمرتزقة مِن جنسيات متعددة، بما في ذلك اليمن[٢]. ويعد هذا التصريح الأوحد في مسألة اشتراك مقاتلين يمنيين في الصراع الدائر في السودان، ورغم صدوره مِن أعلى سلطة حاكمة إلا أنه لم يجد حظه مِن التدقيق والتوثيق في ظل غياب الاهتمام بالصراع الدائر في السودان لصالح الحرب الدائرة ضد قطاع غزة

الوجود الحوثي في السودان بدأ عقب عام ٢٠٠١م، حيث بدأت الحركة تنسج علاقاتها الخارجية للحصول على السلاح والموارد المالية، وهو ما تشكل لاحقًا في أفواج مِن المستثمرين الموالين للجماعة، القادمين للسودان بحثًا عن فرص استثمارية وطرق تهريب للسلاح وغيره. كما أن الجماعة كانت تبعث بطلاب للدراسات الجامعية والدراسات العليا في الجامعات السودانية عبر المنح الحكومية أو مِن خلال الدعم الذي تقدمه لهم[٣]، وكان لهؤلاء الطلاب «عِزبٌ»[٤]، يجري فيها تعبئتهم فكريا وثقافيا، ومتابعة أوضاعهم. وهناك بدأ الحوثيون بالاتصال بالسفارة الإيرانية بالخرطوم بعيدًا عن الرقابة اليمنية، فقد كانت السفارة الإيرانية -في حينها- نشطة وتعمل على التبشير بالفكر الثوري الإيراني والمذهب الاثنا عشري على مستوى السودان والقارة الأفريقية[٥]؛ كما عملت على توفير جوازات بديلة للحوثيين للسفر خارج السودان.[٦]

---

٢. البرهان: نقاتل مرتزقة يمنيين في الخرطوم، الموقع بوست، في: ٢٠٢٣/٩/١٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://almawqeapost.net/news/89338

٣. كانت السودان في تلك الفترة تستقبل عددًا كبيرًا مِن الطلاب اليمنيين عمومًا، على المستوى الجامعي والدراسات العليا، حيث توفرت بيئة مناسبة التكاليف للطلاب اليمنيين في حينها

٤. يطلق مصطلح «عِزب» على سكنات الطلاب غير المتزوجين، أو الطلاب غير المصحوبين بأهليهم.

٥. انظر في هذا الشأن: السودان: المركز الثقافي الإيراني تجاوز تفويضه، الجزيرة، في: ٢٠١٤/٩/٢م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/PI3oodo4

٦. هذه المعلومات مستقاة مِن مقابلات شخصية مع عدد مِن الطلاب الدارسين واليمنيين المقيمين بالسودان، وبعض الشخصيات السودانية، أجريت في الخرطوم، خلال عام ٢٠٠٧م- ٢٠٠٩م

وتأتي علاقة الحوثيين بالسودان تأسيسًا على علاقة إيران بنظام السودان، الذي كان يتزعمه المشير/ عمر البشير، والتي بدأت بين الطرفين منذ مطلع التسعينيات مِن القرن الماضي، نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية التي كانت مفروضة على السودان وإيران -في حينه- مِن قبل الدول الغربية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[٧].

ارتبطت دولة الإمارات العربية المتحدة بالصراع الدائر في السودان بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع المتمردة على الدولة، حيث قدمت السلاح وعدد مِن الخدمات اللوجستية العسكرية لقوات الدعم السريع[٨]. وكان نائب مندوب السودان لدى الأمم المتحدة قد أكد على التدخل الإماراتي في السودان، واستمرارها في تقديم العتاد العسكري وإرسال المرتزقة، بالإضافة إلى الأسلحة النوعية المتمثلة في الطائرات المسيرة، إلى قوات الدعم السريع، وذلك في خطابه أمام مجلس الأمن الدولي، في ١١ ديسمبر ٢٠٢٤م[٩]. وهذا الدعم يأتي في إطار انحياز الإمارات للدعم السريع باعتبارها حصنًا ضد الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة، والتي اعتبرتها العائلة الحاكمة في الإمارات تهديدًا لسلطتها، وفقًا لحديث مسئولين أمريكيين لصحيفة «نيويورك تايمز»[١٠].

هذا التدخل الإماراتي أتاح لإيران الحضور في المشهد في ظل حاجة الجيش السوداني للسلاح، خاصة مع فرض حظر أممي للسلاح على السودان. فباتت تقدم السلاح مِن خلال جماعة الحوثي، حيث تملك الجماعة قدرة وخبرة تؤهلها للقيام بعمليات تهريب السلاح، عبر خطوط ملاحة بحرية وبرية خاصة

---

٧. انظر في هذا الشأن: السودان وإيران.. رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن، د. النور حمد، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (١)، مارس ٢٠١٣م، متوفر على الرابط التالي
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_09E58E19.pdf

٨. انظر: السودان يتهم الإمارات أمام العدل الدولية بـ«التواطؤ في إبادة جماعية»، سويس إنفو، في: ٢٠٢٥/٣/٦م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/42f62QdQ

٩. السودان: الإمارات أرسلت أسلحة نوعية إلى قوات الدعم السريع، محمد حلفاوي، سودان ألترا، في: ٢٠٢٤/١٢/١٢م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/U7cGspzgS

١٠. انظر:
How a U.S. Ally Uses Aid as a Cover in War, The New York Times, 2024/9/21, at:
https://www.nytimes.com/21/09/2024/world/africa/uae-sudan-civil-war.html

وقد ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن جماعة الحوثي أرسلت حمولات مِن الأسلحة إلى الجيش السوداني، بناء على طلب إيران، وأن الحوثيين نفوا إرسالهم لمساعدات عسكرية للجيش السوداني[١١].

وبهذا أصبح الصراع في السودان متشابكًا بالصراع في اليمن، فالدول الخليجية المتدخلة في السودان هي ذاتها المتدخلة في اليمن[١٢]، كما أن الحوثيين وبعض القوى اليمنية والممولة والتابعة للإمارات باتت مشاركة في القتال بشكل مباشر وغير مباشر

ولا توجد -حتى اللحظة- تقارير موثقة، أو دلائل مؤكدة، تثبت تورط جماعة الحوثي في القتال بشكل مباشر في الصراع الدائر في السودان، والذي اندلع في أبريل ٢٠٢٣م، بين القوات المسلحة السودانية، بقيادة «البرهان»، وقوات الدعم السريع، بقيادة «حميدتي»، غير أن مِن مصلحة الجماعة الحضور في محيط البحر الأحمر، حيث يعد متنفسها العالمي، فأي تحول في التحالفات قد يفقدها حضورها المؤثر، لهذا فسوف يكون مِن الضروري أن تكون مؤثرة في الصراع القائم في السودان لصالح تحالفاتها في البحر الأحمر

وفي حين يتحدث البعض عن وجود مقاتلين حوثيين في السودان في إطار المكايدات السياسية، إلا أن ذلك لا يتعدى كونه جزءًا مِن الحرب الدعائية، فانخراط الجماعة في القتال بشكل مباشر سيجعل مقاتليها هدفًا واضحًا للطرف الآخر. وهذا لا يمنع أن تشارك الجماعة مِن خلال قدراتها وخبراتها في الصراع بشكل غير مباشر، في ضوء تحالفها مع النظام الإيراني المعني هو الآخر بالملف السوداني والوجود في البحر الأحمر، حيث سيكون مِن الضروري الانحياز مع أحد طرفي الصراع لكسب العلاقة معه. وبما أن قوات الدعم السريع ساهمت بإرسال مقاتلين لليمن، لإسناد قوات «التحالف العربي»، بقيادة المملكة العربية السعودية، في حربه ضد الحوثيين، في السنوات الماضية، فإن مِن الطبيعي ألا تقف الجماعة إلى صفها، وأن تنحاز في معادلة الصراع لقوات الجيش السوداني

---

١١. انظر:
How a U.S. Ally Uses Aid as a Cover in War, The New York Times, 2024/9/21, at: https://www.nytimes.com/21/09/2024/world/africa/uae-sudan-civil-war.html

١٢. ذكرت مجلة «فورين بوليسي» أن الصراع بين الجنرالين المتنافسين ليس مجرد نزاع داخلي، بل يمتد إلى منافسة بين الإمارات والسعودية لتعزيز تواجدهما الإقليمي والسيطرة على السودان. انظر: كيف تحول القتال في السودان إلى «حرب بالوكالة بين السعودية والإمارات»؟، قناة الحرة، في: ٢٠٢٣/٧/١٣م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/HIQ0NzK

وفي ظل فرض حظر دولي على بيع السلاح لأطراف الصراع في السودان سيكون على الجيش السوداني تدبير طرق أخرى للحصول على السلاح، ما يجعله بحاجة إلى طرق تهريب وإمداد لإيصالها للسودان؛ وهذا ما يتناسب مع إمكانيات وخبرات جماعة الحوثي التي اكتسبتها خلال عقدين مِن الزمن، أحدهما في ظل الحرب والحصار المفروض عليها[١٣].

كما أن إيران تشكل مزودًا مناسبًا للسلاح، وهو ما فرض على قيادة السودان استعادة العلاقة مع إيران بعد قطيعة دامت لنحو ثمان سنوات، إذ بعث السودان بوزير الخارجية، علي الصادق، لزيارة طهران، في ٥ فبراير ٢٠٢٤م، امتدت ليومين، التقى خلالها بالرئيس الإيراني السابق، إبراهيم رئيسي، والذي رحب برغبة الخرطوم في إحياء العلاقات مع طهران، واعتبر ذلك «أساسًا لتعويض الفرص الضائعة وتوفير أخرى جديدة»، وأكد دعم طهران لـ«إرساء حكومة قوية في السودان وسيادته»، معتبرًا أن «إعادة فتح السفارتين في طهران والخرطوم وتبادل السفراء يمهدان الأرضية المناسبة لإحياء وتطوير علاقات البلدين»[١٤].

عودة العلاقات مع إيران آتت نتائجها في السلاح الذي حصلت عليه الخرطوم في صراعها مع قوات الدعم السريع. فقد نشرت وكالة «بلومبرغ» الأمريكية للأنباء تقريرًا يقول - نقلًا عمن وصفتهم الوكالة بمسئولين غربيين: إن إيران زودت الجيش السوداني بطائرات دون طيار، مِن طراز «مهاجر»؛ وأضافوا أن أقمارًا اصطناعية التقطت صورًا لهذه الطائرات، في قاعدة «وادي سيدنا» العسكرية، التي يسيطر عليها الجيش في أم درمان. وهي طائرات ذات محرك واحد، وقادرة على إصابة أهدافها بدقة[١٥].

---

١٣. أشارت منصة «تعقب الجرائم المنظمة وغسل الأموال في اليمن- P.T.O.C.»، في تقريرها الثاني إلى أسماء ومواقع ومسارات تهريب السلاح مِن دول أفريقية، عبر السودان، إلى اليمن. انظر: مسار التوسع الخارجي والقرن الأفريقي للإرهاب الحوثي (الجزء الثاني.. تهريب الأسلحة والمقاتلين)، على الرابط التالي
https://ptocyem.net/ar/reports/31.html

١٤. انظر: ماذا وراء التقارب السوداني الإيراني؟، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢٤/٢/١٣م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/UrGPVeEo

١٥. انظر: هل يؤدي أي تدخل إيراني في الحرب في السودان إلى تحولها إلى «صراع إقليمي»؟، بي. بي. سي. عربي، في: ٢٠٢٤/٢/١م، متوفر على الرابط التالي
https://www.bbc.com/arabic/articles/cn0nvlp4gx6o

ولا شك أن إيران تهدف مِن وراء ذلك تعزيز وجودها في المنطقة، وقد نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسئول استخباراتي سوداني قوله: إن الجيش السوداني رفض عرضًا[١٦] مِن إيران لتزويده بمسيرات مقابل منح طهران إذنًا بإنشاء قاعدة بحرية دائمة على البحر الأحمر[١٧]؛ ما يعني أن إيران حريصة على كسب وجود لها في البحر الأحمر كثمن للدعم الذي تقدمه للجيش

وهناك قلق إسرائيلي متزايد بشأن جبهة جديدة ومثيرة بشأن نشاط الحوثيين في أفريقيا، إذ رأت الاستخبارات الإسرائيلية -مؤخرًا- أن هناك مؤشرات على أن الحوثيين الذين ينشطون مِن اليمن بدأوا في توسيع نفوذهم إلى شمال أفريقيا، وبالأخص إلى السودان ومصر والمغرب[١٨].

ثانيا: الوجود والحراك الحوثي في إريتريا:

تطل دولة إريتريا على البحر الأحمر، وتتشارك مع اليمن التاريخ والأنساب والدين والثقافة، حيث ظل الاتصال بين ضفتي البحر الأحمر قائمًا منذ زمن قديم، وتعزز مع مرور الوقت. وتعد علاقة الحوثيين بإريتريا نتاج علاقة إيران بإريتريا والتي تطورت منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى العشرية الأولى مِن القرن الحالي

مع بدء التقارب الإسرائيلي الأثيوبي عام ٢٠٠٤م، وتوتر العلاقة بين أسمرة وواشنطن، اتجه نظام «أسياس أفورقي» لمد علاقاته مع جمهورية إيران، حيث قام «أفورقي» بزيارة طهران في مايو ٢٠٠٨م، وأعربت الخارجية الإريترية -حينها- تأييد إريتريا للبرنامج النووي الإيراني.[١٩]

---

١٦. رفض العرض متجه للحصول على قاعدة عسكرية لا رفض مبدأ الحصول على السلاح بمقابل مادي.

١٧. انظر: ماذا وراء العرض الإيراني للسودان بإنشاء قاعدة عسكرية في البحر الأحمر؟، موقع إرم، في: ٢٠٢٤/٣/٤م، متوفر على الرابط التالي

https://www.eremnews.com/news/arab-world/4xixztedek

١٨. انظر: حصري: الحوثيون بدأوا بتوسيع نفوذهم بمنطقة شمال أفريقيا بغرض استهداف إسرائيل، قناة (i24news)، في: ٢٠٢٤/٦/٣٠م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/8d65LYpc

١٩. انظر: أسياس أفورقي وأزمة العلاقات الإريترية الإسرائيلية، سامي صبري عبدالقوي، مجلة شئون فلسطينية، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، العدد (٢٨٩)، خريف ٢٠٢٢م: ص١٤٣- ١٦٠.

هدفت إيران مِن علاقاتها بإريتريا إلى تعزيز حضورها في الممرات المائية الدولية المهمة، بالقرب مِن مضيق باب المندب، وتطويق السعودية مِن جهة الغرب، فضلًا عن اتخاذ إريتريا منطلقًا لدعم جماعة الحوثي في اليمن عن قرب. وقد «زودت إيران إريتريا بالمئات مِن عناصر فيلق القدس وضباط البحرية والخبراء العسكريين مِن الحرس الثوري الإيراني الذين يشرفون على قواعد صاروخية بطول الساحل الإريتري على البحر الأحمر، والمقابل للمملكة العربية السعودية واليمن»[٢٠].

النفور الإريتري اليمني الذي نتج عن أزمة أرخبيل حُنيش، في تسعينيات القرن الماضي، والتقارب الإريتري الإيراني، أتاح لجماعة الحوثي استغلال الأراضي الإريترية منطلقًا لتهريب السلاح الإيراني، ومحلًا لتدريب وتأهيل كوادرها قتاليا وعسكريا. ففي ظل سعي جماعة الحوثي لبناء قوتها العسكرية وقدراتها التسلحية اعتمدت الجماعة على تهريب السلاح مِن خارج اليمن إلى صعدة، وقد وفرت الجزر الإريترية منطقة مناسبة لتكون محطة مِن محطات نقل السلاح القادم مِن إيران ومِن الداخل الإفريقي عبر السودان، ومِن ثم نقله عبر القوارب الصغيرة إلى السواحل اليمنية. ويستخدم الحوثيون قوارب الصيادين اليمنيين أو الإريتريين لنقل تلك الأسلحة عبر البحر إلى ميناء ميدي.[٢١]

ومنذ عام ٢٠٠١م، استمرت أعمال تهريب السلاح عبر الجزر الإريترية بتعاون مِن نظام أسمرة، حتى تشكلت علاقات بين عناصر مِن جماعة الحوثي والنظام الإريتري تمتد إلى أعمال عدة، تشمل تهريب البشر ونقل الأموال

٢٠. الوجود الإيراني في القرن الأفريقي: دراسة حالة على إريتريا، محمد رمضان أبو شعيشع، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، في: ٢٠١٨/١٠/٢٩م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/ixxZm

٢١ .انظر في هذا الشأن: مسار التوسع الخارجي للحوثيين في القرن الأفريقي (التقرير الأول والثاني، الصادر عن منصة تعقب الجرائم المنظمة وغسل الأموال في اليمن، متوفر على الرابط التالي
https://ptocyem.net/ar/reports

لم يتوقف الأمر عند استخدام الجزر الإريترية لتهريب السلاح، بل جرى استغلالها لتدريب المقاتلين الحوثيين عسكريا؛ فقد صرح رئيس الأركان اليمني -في حينه، محمد المقدشي، بأن إيران دعمت بالسلاح والتدريب مليشيا جماعة الحوثي، وأن الحوثيين تلقوا تدريبات في جزيرة بإريتريا.[٢٢]

وقد استمر هذا الأمر إلى ما بعد انطلاق عملية «عاصفة الحزم» عام ٢٠١٥م، فقد كشف اللواء أحمد سعيد بن بريك، الملحق العسكري اليمني بالقاهرة، أن عناصر أمنية يمنية رصدت تجهيزات إيرانية وصفها بالمريبة في إريتريا لتوجيه مساعدات لجماعة الحوثي المتمردة في اليمن انطلاقًا مِن إريتريا؛ وأنه جرى رصد تخزين وتكديس عدد مِن الأسلحة والذخائر المتعددة الإيرانية في بعض المواقع على السواحل الإريترية، تمهيدًا لتوجيهها للحوثيين لدعمهم في سعيهم للسيطرة على اليمن[٢٣].

ورغم نفي الحكومة الإريترية لما اعتبرتها اتهامات كاذبة، إلا أن أطرافًا إريترية أكدت هذه الوقائع، فقد كشف القيادي في الحزب الإريتري للعدالة والتنمية المعارض، شوقي أحمد، عن وجود معسكرات في إريتريا عملت منذ ٢٠٠٩م على تدريب الحوثيين؛ وبين أن هذا الأمر جاء عقب توقيع اتفاقية تعاون إريترية مع إيران عام ٢٠٠٩م، تدفقت بموجبها الأسلحة عبر إريتريا لليمن[٢٤]. كما كشف شوقي أحمد عن وجود ثلاث معسكرات يديرها الحرس الثوري الإيراني لتدريب الحوثيين على الأراضي الإريترية؛ أحد هذه المعسكرات يقع بالقرب مِن ميناء عصب، قبالة المعسكر الكبير للجيش الإريتري المسمى «ويعا»؛ والمعسكر الثاني يقع في الساحل الشمالي بين منطقتي «حسمت» و«ابريطي»، والمعسكر الثالث يقع في منطقة «ساوى» على ركن معسكر الجيش الأريتيري المعروف

---

٢٢. رئيس الأركان اليمني: الحوثيون تلقوا تدريبات بإحدى جزر إريتريا، الجزيرة نت، في: ٢٠١٥/٥/٧م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/FLhHz6Ec

٢٣. تعرف على إريتريا التي نسيها العرب.. خط إمداد الحوثيين، موقع رابطة علماء أهل السنة، في: ٢٠١٦/٩/٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.rabtasunna.com/1544

٢٤. معارض إريتري: أسمرة دربت الحوثيين وزودتهم بالسلاح، الجزيرة نت، في: ٢٠١٥/٥/٥م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/h0EolMy8

بـ«ساوى»[٢٥].

كما أكدت الأمر تقارير مختلفة، مِنها التقرير الصادر عن مركز «ستراتفور» للاستشارات الأمنية الأمريكي، والذي ذكر أن القوات البحرية الإيرانية الموجودة في البحر الأحمر وخليج عدن تقوم بعملية تأمين عملية تهريب الأسلحة مِن أحد الموانئ الإريترية إلى السواحل اليمنية للجماعات المسلحة المتمردة على الحكومة اليمنية في محافظة صعدة، على الحدود الجنوبية للسعودية[٢٦].

والأمر لا يتوقف على عصابات تهريب، بل يتجاوز ذلك إلى شخصيات لها صلة بأركان النظام، فقد كشفت وثيقة سرية، حصلت عليها منصة تعقب الجرائم المنظمة وغسل الأموال في اليمن، تورط «أبرهام أسياسي»، نجل الرئيس الإريتري «أفورقي»، في أنشطة تهريب الأسلحة إلى جماعة الحوثيين في اليمن[٢٧]؛ وهذا أمر طبيعي فإن أعمال التهريب لا يمكن أن تتم دون تعاون مِن شخصيات عسكرية وأمنية وسياسية في النظام

بحلول عام ٢٠١٤م، بدأت إريتريا في إخراج نفسها مِن العزلة الدولية، ونأت بنفسها عن إيران، بعد أن كشفت الإمارات والسعودية العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها، وقدمت مبادرات استثمارية في ميناء عصب، ما أفضى أخيرًا إلى قطع إريتريا علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.[٢٨]

ومع تدخل «التحالف العربي»، بقيادة السعودية، في اليمن، وفرض حظر على الأجواء والمياه الإقليمية اليمنية، وحضور بوارج حربية سعودية ومصرية وباكستانية في المنطقة، أصبحت مهمة إيران في نقل الأسلحة لجماعة الحوثي عبر إريتريا صعبة إلى حد ما

---

٢٥. الكشف عن ثلاث معسكرات سرية لتدريب الحوثيين بإشراف الحرس الثوري الإيراني على الأراضي الأريتيرية، صحيفة القدس العربي، في: ٢٠١٤/٢/٢٤م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/Bte7MA5e

٢٦. تقرير أمني أمريكي حديث يكشف تفاصيل تهريب إيران للسلاح إلى المتمردين في اليمن ويحذر من نشوب مواجهه بحرية مسلحة بين القوات الإيرانية والسعودية، المصدر أونلاين، في: ٢٠٠٩/١٢/١٤م، متوفر على الرابط التالي
https://almasdaronline.com/article/3682

٢٧. انظر: ملخص التقرير على الرابط التالي:
https://ptocyem.net/ar/reports/31.html

٢٨. انظر: سياسات إيران الثورة تجاه أفريقيا (تقرير)، بنفشه كي نوش، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض- السعودية، يونيو ٢٠٢١م: ص٥٨.

وقد حاولت جماعة الحوثي ثني إريتريا عن هذا التوجه، وأرسلت وفدًا حوثيًا إلى أسمرة، حسب مصادر إريترية، برئاسة القائد الميداني الحوثي، محمد النخلي (سعودي الجنسية)، حيث التقى بقائد هيئة الأركان، الفريق «فلبوس ولد يونس»، وقائد ثاني القوات البحرية الإريترية، ونقل طلبات إيرانية إلى النظام الإريتري. وقد أوضح مدير موقع «عدوليس» المعارض، جمال همد، أن الوفد الحوثي قدم طلبات إيرانية تتعلق بإيصال شحنة أسلحة إلى الحوثيين في اليمن، وعدم المشاركة بقواتها البرية في الحرب التي يقودها «التحالف العربي» ضد الحوثيين، واستقبال الحوثيين حال سارت الأوضاع في اليمن ضدهم تحت غطاء اللجوء الإنساني[٢٩].

لم يلتفت نظام «أفورقي» للمطالب الإيرانية، خصوصًا في ظل الدعم والوعود الخليجية له؛ وعوضًا عن ذلك فتحت إريتريا جزرها لدولة الإمارات لاستقبال مقاتلين يمنيين وتدريبهم على الأراضي الإريترية[٣٠]. وهو ما تسبب في اندلاع مواجهات بين الحوثيين والقوات الإريترية في عصب، حيث اتهم الحوثيون إريتريا بتقديم دعم لوجستي لقوات «التحالف العربي» المتحاربة معها[٣١].

غير أن تنافس سياسات الدول الخليجية واضطراب الأوضاع في دول القرن الأفريقي، فضلًا عن تغير سياسة «أبو ظبي» تجاه الحرب في اليمن، أدى إلى تقليص أهمية قاعدة عصب العسكرية في المنظور الإماراتي، فشرعت مطلع ٢٠٢١م في تفكيك أجزاء مِن القاعدة العسكرية الخاصة بها هناك، وبدأت تتطلع لقاعدة عسكرية في سواحل السودان

---

٢٩. إيران طلبت من إريتريا عدم الدخول في حرب ضد الحوثيين، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠١٥/٩/٣م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/rdBlwnhm

٣٠. نجحت الإمارات العربية المتحدة في بناء علاقات وطيدة مع دولة إريتريا منذ عام ٢٠١٦م، توجت ببناء قاعدة عسكرية إماراتية في ميناء عصب الإريتري؛ حيث حصلت على عقد إيجار لمدة (٣٠) عامًا للاستخدام العسكري لميناء ومطار عصب. انظر: دول الخليج وإرتيريا.. تباين في العلاقات وسط سعي للتطوير، الخليج الجديد، في: ٢٠٢٣/٤/٥م، متوفر على الرابط التالي

https://khaleej.online/o4q338

٣١. مليشيا الحوثي تهاجم ميناء عصب ومركز تدريب للقوات اليمنية في إريتريا وأسمرة ترد، الموقع بوست، في: ٢٠١٦/٩/٢٥م، متوفر على الرابط التالي

https://www.almawqeapost.com/news/12100

ورغم ما سبق، لا تزال جماعة الحوثي تحافظ على قدر مِن العلاقة بالجانب الإريتري، وهذا ما يُفسر عدم قيام الحوثيين باستهداف القواعد العسكرية الإسرائيلية الموجودة في إريتريا[٣٢]، رغم انخراط الجماعة في المواجهة القائمة بين الكيان الإسرائيلي و«محور المقاومة»، بزعامة إيران، وإطلاقها الصواريخ والطائرات المسيرة باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستهدافها للسفن المرتبطة بالكيان أو المتعاملة معه أو المتجهة إلى موانئه. كما أن نظام «أفورقي» لم يعمل على إدانة جماعة الحوثي ومواجهة تهديداتها للسفن البحرية رغم مهاجمة الجماعة لثمان سفن كانت في المياه الإقليمية لإريتريا، كما تقول المعارضة الإريترية[٣٣].

ومؤخرًا، كشفت اعترافات مجند إريتري مِن قبل الحوثيين، اعتُقِل في الساحل الغربي لليمن، وينتسب لقبيلة العفر المنتشرة في القرن الأفريقي، عن تمكن الحوثيين مِن إنشاء خلايا في تلك المنطقة التي تُشرف على البحر الأحمر، وعن وعود إيرانية بدعم مالي وعسكري لاستقلال إقليم «العفر» عن الدول الثلاث جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا؛ وتحدث عن نشاط مكثف للحوثيين في القرن الأفريقي، وعن تأسيس خلايا تتولى مهمة استقطاب أفراد قبيلة العفر وإرسالهم إلى اليمن، بهدف إحداث تغيير مذهبي هناك وتدريبهم على القتال ليكونوا نسخة مِن جماعة الحوثي و«حزب الله» اللبناني

وشرح المجند، في تسجيل مصور بثته «القوات المشتركة»، التابعة لعضو مجلس القيادة الرئاسي، العميد طارق صالح، عن كيفية تجنيد جماعة الحوثي لأبناء منطقته، وتنسيق نقلهم إلى اليمن لتثقيفهم وتحريضهم وتدريبهم، ثم إعادتهم إلى مناطقهم هناك للقيام بأعمال تخدم الأجندات الإيرانية بالمنطقة، وأن الحوثيين أبلغوهم بضرورة الذهاب إلى القبيلة، وإرسال مجموعات أخرى للتدريب، وأن الفرصة مواتية لقبيلة العفر بوجود استعداد إيراني لدعمهم

---

٣٢. فإسرائيل تمتلك قواعد عسكرية بحرية في جزر أرخبيل دهلك الإريترية، وفي مدينة مصوع الساحلية، إلى جانب محطة تنصت أعلى جبل «إمبا سويرا». وتعد القاعدة العسكرية الإسرائيلية بدهلك ثاني أكبر القواعد الإسرائيل البحرية خارج حدودها، وأحد أكبر مراكز التجسس المتقدمة في القرن الأفريقي ومنطقة مضيق باب المندب. انظر: قاعدة دهلك بإريتريا مركز إسرائيلي لمراقبة البحر الأحمر، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٤/٧/٢٤م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/IGmydS88

٣٣. انظر:
האופוזיציה באריתריאה נגד הנשיא: לפעול נגד תקיפות החות'ים בים האדום, אהוד יערי, N2023/12/24 ,12, at:
https://www.mako.co.il/news-world/2023_q4/Article-f643e3d5e8a9c81026.htm

ماليا وعسكريا للاستقلال عن سلطة الدول الثلاث، وأنهم سيكونون قوة كبيرة وفاعلة على ساحل البحر الأحمر.[٣٤]

هذا المسعى الإيراني لإيجاد فصيل جديد في إريتريا مرتبط بها، ومجند عبر أذرعها المحلية في المنطقة (جماعة الحوثي)، يتسق مع إستراتيجيتها المعنية بالبحر الأحمر والقرن الأفريقي، وفرض حضورها عبر جماعات تابعة لها، أو في أقل الأحوال متحالفة معها، ومتقاطعة مع أجنداتها السياسية والعسكرية والأمنية

ثالثًا: الوجود والحراك الحوثي في جيبوتي:

تطل جيبوتي على باب المندب، وهي قريبة جدا مِن السواحل والجزر اليمنية، وهي دولة صغيرة وعدد سكانها قليل جدا مقارنة باليمن، وهي تستضيف قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا، نظرًا لأهمية موقعها الجغرافي

وكانت جيبوتي مِن الدول التي أيدت «التحالف العربي»، بقيادة السعودية، وعملية «عاصفة الحزم»، التابعة له، وفتحت مجالها الجوي والبحري أمام قوات «التحالف العربي»، انطلاقًا مِن رفضها لانقلاب جماعة الحوثي على السلطة الشرعية بصنعاء. كما استقبلت جيبوتي نحو خمسة آلاف نازح يمني، مِن بينهم ثلاثة آلاف غادروا إلى وجهات أخرى، بينما بقي ألفان على أراضيها.[٣٥]

وفي يناير ٢٠١٦م، قطعت حكومة جيبوتي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران تضامنًا مع السعودية، وردا على اقتحام محتجين إيرانيين السفارة السعودية في طهران[٣٦]؛ غير أن جيبوتي استعادت علاقتها الدبلوماسية مع إيران، بعد أكثر مِن سبع سنوات، وذلك بعد أشهر مِن استئناف إيران والسعودية العلاقات، بموجب اتفاق توسطت فيه الصين، وجرى الإعلان عنه في مارس ٢٠٢٣م، حيث تحركت إيران لتعزيز واستعادة علاقاتها مع دولة جيبوتي

---

٣٤. اعترافات تكشف عن تشكيل الحوثيين خلايا في القرن الأفريقي، محمد ناصر، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٥/٢/١٦م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/EolrCD6Z

٣٥. جيبوتي: مجالنا مفتوح أمام «عاصفة الحزم»، سكاي نيوز عربية، في: ٢٠١٥/٤/١٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/aow4397P

٣٦. جيبوتي تقطع علاقاتها مع إيران بعد الهجوم على البعثات السعودية، رويترز، في: ٢٠١٦/١/٦م، متوفر على الرابط:
https://www.reuters.com/article/idUSKBN0UK1R4/

وقالت وزارة الخارجية الإيرانية إن الدولتين اتفقتا على «تعزيز التعاون في مجموعة واسعة مِن المجالات»[٣٧].

ونظرًا لكون باب المندب ممرا ملاحيا دوليا مهما، ويعد التحكم به أو تهديد الملاحة مِن خلاله، أحد عناصر القوة على مستوى الدول أو الجماعات الفاعلة خارج إطار الدولة؛ فقد سبق للحوثيين أن نشطوا على صعيد جيبوتي والصومال، خلال الحروب الستة التي جرت بينهم وبين الحكومة اليمنية، بحثًا عن منافذ وطرق لتهريب السلاح إلى اليمن، ومد جسور العلاقة مع مكونات دينية أو قراصنة في القرن الأفريقي، في سبيل خلق امتداد لهم هناك. وتمنح جيبوتي القريبة جدا مِن اليمن الحوثيين ميزة أكثر إذ يمكن نقل الأسلحة عبر قوارب صغيرة[٣٨]؛ لذا شكلت جيبوتي بيئة مناسبة لنقل الأسلحة عبر موانئها ومياهها الإقليمية، خلال سنوات عديدة

وقد نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، في تقرير لها، عن مسئولين غربيين، في ١٦ يونيو ٢٠٢٤م، قولهم: إن جماعة الحوثي تمكنت، على مدار الفترة الماضية، مِن إيجاد طرق جديدة لجلب المعدات العسكرية التي تحتاج إليها مِن إيران، لمواصلة شن هجماتها على السفن بالبحر الأحمر ومضيق باب المندب؛ وأوضحت أن الحوثيين أوجدوا طريقًا بديلًا عن جلب الأسلحة بشكل مباشر مِن إيران، وذلك عبر دولة جيبوتي، حيث تنتقل الأسلحة مِن الموانئ الإيرانية إلى عبر سفن مدنية تنطلق نحو جيبوتي، ومِن ثم تعيد تحركها إلى اليمن[٣٩]. وهذه الأعمال لا يمكن أن تتم دون وجود علاقات مع شخصيات جيبوتية على صعيد الميناء، أو على مستوى مسئولين أمنيين وعسكريين

---

٣٧. إيران وجيبوتي تستعيدان العلاقات الدبلوماسية بعد ٧ سنوات من القطيعة، روسيا اليوم، في: ٢٠٢٣/٩/٢٢م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/rjkW6wr7

٣٨. تستخدم القوارب الصغيرة والسفن المدنية لنقل الأسلحة مِن ساحل جيبوتي إلى الساحل اليمني الغربي، حيث لا تزيد المسافة بين الساحلين عن (٣٠)كم

٣٩. انظر:

طرق بديلة.. هكذا يأتي الحوثيون بالدرون، العربية، في: ٢٠٢٤/٦/١٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://2u.pw/GA62eaTA

و: الحوثيون في اليمن يستخدمون جيبوتي لاستيراد الأسلحة الإيرانية، إيران إنترناشيونال، في: ٢٠٢٤/٦/١٧م، متوفر على الرابط التالي

https://www.iranintl.com/ar/202406174868

وقد كشف تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، الصادر مؤخرًا، في ١١ أكتوبر ٢٠٢٤م، والموجه لمجلس الأمن، أن القيادي الحوثي، اللواء محمد أحمد الطالبي، مدير المشتريات في وزارة الدفاع التابعة لجماعة الحوثي، هو المسئول عن الشحن غير المشروع للأسلحة إلى جماعة الحوثي، وذلك بواسطة شبكة مِن الأفراد والكيانات. ونقل التقرير -عن مصادر سرية- أن «الطالبي» قام -في عام ٢٠٢٢م- بنقل مخلص جمركي يمني إلى جيبوتي لتسهيل تهريب الأسلحة الموجهة للحوثيين.[٤٠]

وتعد عملية تهريب الأسلحة عملية معقدة، وهي محكومة بعدة عوامل، مِن أهمها وجود شبكة مِن الأشخاص أو العصابات التي تعمل على اختراق المنظومات العسكرية والأمنية والحكومية في بلدان النقل والعبور، وهو ما تتيحه الأوضاع والبنى الاجتماعية في القرن الأفريقي. فالأوضاع المعيشية ومستوى الدخل والحالة الاقتصادية لشعوب المنطقة تتيح لجماعة الحوثي، ومِن ورائها إيران، بناء شبكة مصالح تستفيد مِن نقل الأسلحة وتهريبها، عبر المنافذ البرية والبحرية والأراضي والمياه الإقليمية، دون تهديد؛ فعادة ما تكون شحنات الأسلحة مكلفة وتحتاج إلى نسبة عالية مِن الأمان والنجاح كي لا تكشف وتصادر، وهذا يعني وجود شبكة على أعلى مستوى مِن التنسيق بين المؤسستين العسكرية والأمنية، مع وجود تبن سياسي غير معلن

وتمتد شبكة التهريب التي يعتمد عليها الحوثيون في القرن الأفريقي مِن السودان وحتى أثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي. وتتقاطع حسابات بعض الأطراف والأنظمة في المنطقة مع إيران وجماعة الحوثي، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ما يجعلها تعمل على بناء تعاون وشراكة مع إيران والحوثيين، لتبادل المنافع ومواجهة التحديات المشتركة

وقد أفادت حكومة جيبوتي مِن هجمات جماعة الحوثي على السفن والملاحة البحرية في البحر الأحمر، فوفقًا لمقابلة مع رئيس موانئ جيبوتي والمنطقة الحرة، أجرتها معه مجلة «بلومبرغ» الأمريكية، صرح أبو بكر عمر هادي، قائلًا: «نحن نستفيد من سوء حظ الآخرين»

٤٠. انظر: نص التقرير على الرابط التالي:
https://2u.pw/Va7iTN15

وفي أبريل ٢٠٢٤م، تجاوزت صادرات الصين إلى الحوثيين (١,٩٠٠) حاوية، بزيادة ٤٢٧٪ مقارنة بما كانت عليه في أكتوبر ٢٠٢٣م. وقد منح الحوثيون الصين ممرًا آمنًا شاملًا لشحناتها، ما ساهم في ارتفاع حركة الشحن في جيبوتي. وتعامل الميناء مع كميات هائلة مِن الحاويات المنقولة مِن موانئ البحر الأحمر إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون، في الحديدة غربي اليمن، ويتم ذلك باستخدام سفن مملوكة ومدارة مِن قبل جيبوتي.[٤١]

ورغم تهديد جماعة الحوثي، على لسان المتحدث باسمها، محمد عبدالسلام، بوجود «قائمة أهداف، تشمل القواعد الأمريكية في المنطقة»، في حال وجهت إليها ضربات عسكرية، إلا أن قاعدة «معسكر لومونييه»، والتي تعتبر القاعدة الوحيدة للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأفريقية، لم تحظ باهتمام كبير مِن قبل جماعة الحوثي والجماعات الأخرى التابعة لإيران في استهدافاتهم الهجومية، كما هو الحال في العراق وسوريا[٤٢]. وما يميز هذه القاعدة أنها تبعد قرابة (٨٠) ميلًا فقط عن مضيق باب المندب، وتعتبر المقر الأساسي لعمليات القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، وتستضيف حوالي أربعة آلاف جندي أمريكي، وقد استخدمت هذه القاعدة لسنوت لشن ضربات ضد الحوثيين[٤٣]. وهو ما يضع عدة تساؤلات عن مدى حرص الحوثيين عن تجنيب أي إثارة في جيبوتي قد تفرض مزيدًا مِن الإجراءات الأمنية والاستخباراتية

٤١. انظر: معهد أمريكي يكشف عن مساعدة مالية تقدمها كيانات في جيبوتي للحوثيين، يمن شباب نت، في: ٢٠٢٤/٨/٨م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/tgI6zRhv

٤٢. ويعود الأمر إلى أن رئيس وزراء جيبوتي، عبدالقادر كامل محمد، صرح لقناة «بي. بي. سي.» بأنه جرى السماح للولايات المتحدة بنشر أنظمة دفاع جوي «باتريوت» في «ليمونيير» للحماية مِن الهجمات، لكنه أكد أن جيبوتي لن تسمح للولايات المتحدة بنشر منصات إطلاق صواريخ أو استخدامها ضد الحوثيين لأن جيبوتي تعتبر هجمات الحوثيين «مشروعة لإغاثة الفلسطينيين». انظر: هل سيستهدف الحوثيون القاعدة الأمريكية في جيبوتي؟، روسيا اليوم، في: ٢٠٢٤/١/٢٣م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/yvwRF1A7

٤٣. القوات الأمريكية في جيبوتي.. هل تصبح هدفًا للحوثيين؟، قناة الحرة، في: ٢٠٢٤/١/٢١م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/6aSYnFXR

لـقد أتـاح نشـاط جماعـة الحوثـي بجيبوتـي، خلال عدة سنوات، لهـا بنـاء علاقـات مـع كيانـات تجاريـة ومسئولـة، مـا وفر لهـا بيئـة خصبـة للـعمل عبر البوابـة الغربيـة لبـاب المندب والسـاحل المقـابل لـلبحر الأحمر. وقد شككت ورقـة تحليليـة، نشرهـا معـهد الشرق الأوسط الأمريكـي (MEI)، فـي ٧ أغسطس ٢٠٢٤م، مِن حيـاد جيبوتـي فـي أزمـة البحر الأحمر، وكشـفت الورقـة عن مسـاعدات تصل إلـى جماعـة الحوثـي مِن كيانـات فـي جيبوتـي، مؤكدة أن جيبوتـي تـعمل «كقنـاة للنـفوذ الصينـي»، وأنهـا مرتبطـة بجهـات فاعلـة خبيثـة، مثل إيران والحوثيين، وأنهـا واجـهت مزاعم بـالتورط فـي أنشطـة مختلفـة فـي السوق السوداء، بمـا فـي ذلك غسل الأموال والتمويل غير المشروع وتـهريب النـفط والاتجـار بالأسـلحة. وأشـارت الورقـة إلى أن المسـاعدات الماديـة التـي تقدمهـا الكيانـات الموجودة فـي جيبوتـي لـلحوثيين تـقوض حيادهـا المزعوم وجهودها الظاهريـة لتـعزيز السلام، مـعتبرة «أن جيبوتـي تتـهرب مِن التدقيـق، رغم علاقاتهـا بـالصين وإيران والحوثيين وارتباطاتهـا بالأنشطـة غير المشروعـة».[٤٤]

ودعـا المعـهد الأمريكـي إلـى ضرورة إصلاح العقوبـات المفروضـة علـى الحوثيين وإنفاذهـا مِن خلال التحقيـق فـي سـفن جيبوتـي ومراقبتهـا؛ وخطوط الشحن الدوليـة، وخطوط الشحن الصينيـة، والدول التـي ترفـع أعلام كاذبـة، والتـي سـهلت تسليم السـلع التجاريـة إلـى الموانـئ التـي يسيطر عليهـا الحوثيون منذ عـام ٢٠٢٣م. كمـا دعـا إلـى ضرورة إصلاح آليـة الأمم المتحدة للتحقـق والتـفتيش بشكل كامل، حيث ثبت عدم فعاليتهـا إذ يمكن لأي جهـة حكوميـة تحمل شحنـات محظورة متجهـة إلـى الموانـئ التـي يسيطر عليهـا الحوثيون أن تتجنب عمدًا طـلب تـفتيش آليـة الأمم المتحدة للتحقـق والتـفتيش لتجنب العقوبـات[٤٥].

---

٤٤. انظر أصل المادة:

Djibouti dodges scrutiny despite China, Iran, Houthi ties and links to illicit activities, Guled Ahmed, M.E.I, August 2024 ,7, at:
https://www.mei.edu/publications/djibouti-dodges-scrutiny-despite-china-iran-houthi-ties-and-links-illicit-activities

ترجمة موقع (يمن شباب نت)، على الرابط التالي:

https://2u.pw/tgI6zRhv

٤٥. المرجع السابق نفسه، بتصرف.

هذه الصحوة المتأخرة على حضور جماعة الحوثي واكتشاف مدى عمق اختراقها لجيبوتي، رغم وجود قواعد غربية، أمريكية وفرنسية، ووجود قوات دولية على امتداد البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، بهدف تأمين الملاحة الدولية ومكافحة أعمال القرصنة والتهريب، مؤشر على تمكن الجماعة مِن بناء شبكة واسعة في الظل بعيدًا عن المشاهدة والرصد؛ سواء اعتمدت في ذلك على قدرات دولة إيران والجماعات الموالية لها، والأسبق في الحضور في الساحة الأفريقية كـ«حزب الله» اللبناني، أو على جهودها الخاصة.

رابعًا: الوجود والحراك الحوثي في الصومال:

تحاذي الصومال اليمن، فسواحلها الشمالية المطلة على خليج عدن وبحر العرب تقابل سواحل اليمن الجنوبية؛ وهو ما منح البلدين قدرًا مِن التاريخ المشترك. وكما في اليمن، تعد القبيلة في الصومال عنصرًا حاضرًا بقوة، وفاعلًا على صعيد الحياة العامة والمشهد السياسي

مع سقوط نظام «سياد بري» عام ١٩٩١م، خضعت الصومال لحالة مِن الفوضى والاحتراب الداخلي، حيث عاشت البلاد نزاعات قبلية وحزبية فرضت غياب الدولة. ورغم محاولة التدخلات الخارجية لاستعادة الأمن، إلا أن الصومال عانى مِن الانقسام، ما أتاح لتشكل مليشيات ومافيات مسلحة تفرض سطوتها ونفوذها على مساحات واسعة مِن أراضي الصومال، كما شجع التنظيمات الجهادية، كتنظيم «القاعدة»، لاختراق الساحة الصومالية مِن وقت مبكر. وهي بيئة ملائمة للاختراقات الأمنية ومافيات التهريب وعصابات الجريمة بكل أشكالها

ورغم اختلاف مذهب جماعة الحوثي الشيعية عن مذهب «حركة الشباب المجاهدين السنية» إلا أن الطرفين يعانون مِن ذات الأزمات والمخاطر، وهو ما يدفع كلا الطرفين لإقامة علاقة متينة مع الآخر لتبادل المنافع والأدوار، وتمثل إيران مفتاح العلاقة بين الطرفين، فقد حرصت منذ فترة على مد حضورها للصومال كونه يتمتع بأطول خط ساحلي في دول القرن الأفريقي، ويحظى بإمكانية تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والسلع الأخرى

ورغم وجود قوات دولية وإقليمية في البحار المحيطة بالصومال، لمكافحة أعمال القرصنة وتهريب الأسلحة والمخدرات، إلا أن هذه القوات لم تتمكن مِن القضاء على طرق التهريب متعددة الأساليب واللافتات، وهو ما يجعل الحوثيين مساهمين مع بقية الفاعلين فيما دون الدولة في المنطقة مِن إبقاء حالة الفوضى والتهديدات مستمرة في خليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، كي لا تفقد هذه الجماعات والكيانات طرق إمدادها بالسلاح والمقاتلين

والتهريب التي تعتمد عليها عسكريا واقتصاديا

وكانت أعمال القرصنة البحرية تنطلق مِن الصومال لفترة طويلة، وتهدد الملاحة الدولية، وقد تمكنت الجهود الدولية للقضاء عليها مِن الحد مِنها٤٦، حيث تراجعت عمليات القرصنة منذ عام ٢٠١١م. ففي ١٤ يناير ٢٠٠٩م، جرى إنشاء «مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال- C.G.P.C.S.»، مِن أجل مكافحة أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، استجابة لقرار مجلس الأمن (١٨٥١/ ٢٠٠٨م)[٤٧]. وهي تضم حاليا أكثر مِن (٦٠) دولة ومنظمة. ومع تأزم الأوضاع في اليمن، ودخول البلاد في حرب داخلية مع الحوثيين و«القاعدة» منذ عام ٢٠٠٤م، أصبحت الحاجة الإيرانية لتهريب السلاح إلى اليمن تتطلب قدرًا مِن تنويع طرق التهريب وتأمينها، خصوصًا مع وجود القوات الدولية في خليج عدن وبحر العرب؛ وهذا بدوره فرض على «الحرس الثوري» الإيراني التعاون مع القراصنة الصوماليين لتحقيق عدة غايات

١. تهريب النفط الإيراني إلى دول القرن الأفريقي، وبيعه هناك، في محاولة لكسر العقوبات والحصار الاقتصادي المضروب على النظام الإيراني

٢. تهريب وبيع السلاح إلى المليشيات المسلحة والجماعات المتمردة في المنطقة، بما في ذلك جماعة الحوثي باليمن

٣. مراقبة الملاحة الدولية، وابتزاز سفن التجارة العالمية، وتهديد الوجود الأجنبي في المنطقة إذا اقتضت الضرورة

وقد أكد محققون دوليون، في تقرير صادر عن منظمة «أبحاث تسلح النزاعات»، وجود خط بحري لتهريب الأسلحة مِن إيران إلى الحوثيين، عبر الصومال. واستند المحققون إلى عمليات تفتيش بحرية تمت بين شهري فبراير ومارس ٢٠١٦م، ضبطت خلالها أسلحة مهربة على متن سفن «الداو» الشراعية التقليدية.[٤٨]

٤٦. مِنها «قوة مكافحة القرصنة في المحيط الهندي والبحر الأحمر» التابعة للاتحاد الأوربي، و«عملية درع المحيط» التابعة لحلف «الناتو»، و«فرقة العمل المشتركة رقم ١٥١» بقيادة الولايات المتحدة، وغيرها

٤٧. جرى استبداله لاحقًا بقرار مجلس الأمن (١٩١٨/ ٢٠١٠م). وقد أصدر مجلس الأمن (٧) قرارات تستهدف القرصنة الصومالية، بين ديسمبر ٢٠١٠م ومارس ٢٠٢٢م

٤٨. تقرير: خط بحري سري عبر الصومال لتهريب اسلحة من إيران الى الحوثيين، سويس إنفو، في: ٢٠١٦/١١/٣٠م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/AljGn5v5

ومع مطلع عام ٢٠٢٤م سُجل المزيد مِن أعمال القرصنة في منطقة القرن الإفريقي، وفقًا للمعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI)، وهذا بدوره يؤكد على التنسيق المتبادل بين الأطراف الفاعلة على ضفتي خليج عدن وبحر العرب. وهو ما دفع مركز أبعاد للدراسات والبحوث اليمني لدق ناقوس الخطر بشأن التهديدات المحتملة نتيجة علاقة جماعة الحوثي وإيران مِن جهة بالقراصنة الصوماليين و«حركة الشباب المجاهدين» الصومالية.[٤٩]

وفي ظل ازدياد حالة الرقابة والحصار التي فُرِضت على الحوثيين منذ انخراطهم في هجمات البحر الأحمر، ضمن ما عُرِف بـ«وحدة الساحات» لـ«محور المقاومة» بزعامة إيران، توجه الحوثيون لتوسيع دائرة نشاطهم في القرن الأفريقي، خصوصًا بعد الانفتاح الذي منحته دول «التحالف العربي» لصنعاء مؤخرًا، على خلفية السعي لتسوية سياسية مع الحوثيين، وهو ما أتاح لعناصرهم الخروج والتنقل عبر دول عدة، بغية الاتصال -بشكل مباشر أو عبر وسطاء- مع عدد مِن الكيانات النشطة في القرن الأفريقي، لبحث أوجه التعاون الذي يمكن أن يقوم بين الجماعة وتلك الجماعات على ضفتي البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب

وقد كشفت المخابرات الأمريكية، منتصف العام الجاري، عن مساع لتسليح جماعة الحوثي «حركة الشباب المجاهدين» الصومالية[٥٠]، إذ أشارت معلومات استخباراتية عن وجود اتفاق محتمل بين الطرفين؛ لذا بدأ مسئولو المخابرات الأمريكية يبحثون عن أدلة على تسليم الحوثيين أسلحة إلى الحركة، وهو ما سيوفر بابًا جديدًا لتمويل الحوثيين، فقد صرح مسئول كبير في الإدارة الأمريكية بأن قدرة الجماعة على بيع بعض الأسلحة ستجلب لها «الأموال» التي تحتاجها. وفي المقابل فإن الحركة الصومالية، والمصنفة كتنظيم إرهابي، ستحصل على

---

٤٩. انظر: تنافس يهدد السياسة والأمن الدولي.. علاقة الحوثيين وإيران بالقراصنة الأفارقة، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، في: ٢٠٢٤/٦/١٤م، متوفر على الرابط التالي
https://abaadstudies.org/uploads/topics/17183890516501.pdf

٥٠ بدأت الحركة تتشكل منتصف التسعينيات مِن القرن الماضي، وكان تأسيسها في كيان موحد عام ٢٠٠٤م، وكان أول ظهور علني لاسمها عام ٢٠٠٦م، حيث بدأت بتبني عمليات عنف عديدة. وهي تتبنى العقيدة السلفية الجهادية، وتهدف إلى إقامة «دولة إسلامية»، وتحارب بشكل أساسي الوجود الغربي والأفريقي الأجنبي في الصومال، كما تقاتل قوات الجيش الصومالي ومسئولي الحكومة الصومالية بصفتهم عملاء للمحتلين -كما تقول. وقد صنفتها الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٨م كجماعة إرهابية تنتمي إلى تنظيم «القاعدة»، في حين أعلنت الحركة عبر أميرها، مختار أبو الزبير، مبايعتها لأمير تنظيم «القاعدة»، أيمن الظواهري، في فبراير ٢٠١٢م، مِن خلال شريط صوتي بث على الإنترنت. انظر: حركة الشباب المجاهدين، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٣/١/٥م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/oz4WFeCt

مصدر جديد للأسلحة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، ما يمكنها مِن ضرب أهداف أمريكية في المنطقة، في ظل الاستهداف المتكرر للقوات الأمريكية لمقار وعناصر الحركة.[٥١]

وقد زار رئيس الوزراء الصومالي، حمزة عبدي بري، العراق، منتصف شهر يوليو الماضي، التقى خلالها بنظيره العراقي، محمد شياع السوداني، ورئيس الجمهورية العراقية، عبداللطيف رشيد، ومسئولين وقادة سياسيين عراقيين آخرين، على مدار يومين كاملين. وقد كشف موقع «هورن أوبزيرفر» الصومالي، نقلًا عن مصادر مخابراتية صومالية، أن زيارة رئيس الوزراء الصومالي، حمزة عبدي بري، للعراق كانت بهدف إجراء وساطة مع جماعة الحوثي لإقناعهم -مِن خلال داعميهم الإيرانيين- بعدم دعم «حركة الشباب المجاهدين».[٥٢]

إن وجود تعاون مُتنامٍ بين جماعة الحوثي و«حركة الشباب المجاهدين» الصومالية، في إطار خططها لتنفيذ هجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر، وخليج عدن مِن الساحل الصومالي، لتوسيع نطاق منطقة عملياتها العدائية ضد الملاحة الدولية، أكده تقرير فريق الخبراء الأمميين المعني باليمن، والتابع لمجلس الأمن، والذي اتهم الجماعة بابتزاز وكالات الشحن البحري مقابل عدم اعتراض سفنها التجارية، للحصول على مبالغ مالية، وقد قدر الفريق أن المبالغ التي تحصل عليها الجماعة نتيجة ذلك الابتزاز تصل إلى (١٨٠) مليون دولار شهريًا.[٥٣]

ومؤخرًا، أظهرت اعترافات مجند تابع لجماعة الحوثي، بثها إعلام «المقاومة الوطنية»، عقب القبض عليه مِن قبل أمن الحديدة بالتنسيق مع شعبة الاستخبارات العامة في «المقاومة الوطنية»، في ٢٧ فبراير ٢٠٢٥م، تنفيذ عمليات تهريب أجهزة وأسلحة وأفراد مِن وإلى اليمن، عبر الصومال، أواخر العام الفائت، وأن المهربين مِن الأفراد مِن الجنسيتين اليمنية والصومالية

---

٥١. انظر:
US intelligence assesses Houthis in Yemen in talks to provide weapons to al-Shabaab in Somalia, officials say, C.N.N., 11 June 2024, at:
https://2u.pw/qMYYkSjk

٥٢. «مهمة كبيرة».. ما علاقة الحوثيين بزيارة رئيس وزراء الصومال للعراق؟، عربي٢١، في: ٢٠٢٤/٧/٩م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/JhMDHPaH

٥٣. انظر: رسالة فريق الخبراء الأممين الموجهة إلى مجلس الأمن في ١١ أكتوبر ٢٠٢٤م، الأمم المتحدة، على الرابط التالي:
https://2u.pw/BujvQTis

وأشار المجند، الذي التحق بجماعة الحوثي عام ٢٠٢٣م، إلى تلقيه دورة قتالية لمدة (٥٠) يومًا، ودورة متخصصة في البحرية لمدة (٤٠) يومًا، قبل أن يكلف ضمن شبكة تهريب الأسلحة بين جماعة الحوثي وحركة الشباب الصومالية، المرتبطة بتنظيم «القاعدة».[٥٤]

النتائج والتوصيات:

أثبتت الأحداث منذ عام ٢٠٠٤م، وحتى عام ٢٠٢٤م، أن الحوثيين مدوا علاقاتهم بكيانات مختلفة في المنطقتين العربية والأفريقية، في سبيل تبادل المنافع والمصالح للوصول إلى غاياتها وتحقيق أجنداتها. وفي حين تدين جماعة الحوثي بالولاء لإيران، وأذرعها التابعة لها، في كل مِن لبنان والعراق وسوريا، وتنخرط معهم ضمن ما يُطلق عليه «محور المقاومة» مستفيدة مِن القدرات والإمكانات وشبكة العلاقات التي نسجها المحور الإيراني خلال العقود الأخيرة، تمكنت مِن التوغل في الضفة المقابلة للبحر الأحمر، مستغلة حالة غياب الدولة أو الفوضى الأمنية أو الفساد المستشري في بعض أنظمة الحكم، لنسج علاقات اقتصادية وعسكرية وأمنية، بما يُعزز قدراتها ويوسع مِن حضورها ويمكنها مِن تأمين خطوط الإمداد لها

وبالتالي سجل الحوثيون حضورًا في كل مِن إريتريا والسودان وجيبوتي والصومال.

ففي السودان ساهمت الحرب الأهلية الأخيرة في السودان في حضور الحوثيين في المشهد السوداني عبر تقديمهم الدعم للجيش السوداني الذي يواجه تهديدات تمرد «قوات الدعم السريع»، وهذا قد يسمح لهم مِن تلبية احتياجاتهم وتمرير أجنداتهم بشكل أو بآخر

وفي الحالة الإريترية، نال الحوثيُون، ومنذ وقت مبكر، مساحة للتدريب والتأهيل، وطرقًا لتهريب الأسلحة والأفراد، على قاعدة العلاقات الإيرانية الإريترية التي تشكلت عبر سنوات عدة، وخدمت نظام البلدين لتجاوز العقوبات والضغوطات المفروضة عليهما؛ ولا تزال الجماعة تمتلك جسورًا مِن العلاقات الشخصية مع أفراد في النظام والمجتمع الإريتري، وتتلقى بعض الخدمات التي تساعدها في أنشطتها وعملياتها

---

٥٤. نفذت (٥) عمليات.. مجند حوثي يعترف بتعاون جماعته مع حركة الشباب الصومالية ومدها بالأسلحة، بران برس، في: ٢٠٢٥/٢/٢٧م، متوفر على الرابط التالي

https://barran.press/news/topic/8157

وفي الحالة الجيبوتية، كانت البيئة ملائمة لتهريب السلاح، نظرًا للقرب الكبير بين سواحل جيبوتي واليمن، حيث لا تتعدى المسافة بين ضفتي البحر الأحمر على الجانبين (٣٠) كم، ما يسهل التحرك عبر القوارب الصغيرة. فضلًا عن أن حالة الفساد الإداري والمالي هيئت للجماعة إمكانية اختراق الأنظمة والإجراءات لنقل الأموال والأشخاص بين البلدين

وتعد الأوضاع في الصومال حالة مثالية للجماعة، حيث غياب الدولة وضعفها، وتوفر الجماعات المسلحة وعصابات القرصنة، ما يسهل القيام بعدة تحالفات واختراقات، تمكن مِن تحقيق الجماعة لأجنداتها على صعيد الجوانب العسكرية والأمنية والاقتصادية

هكذا نجد أن ظروف الدول الأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر أتاحت للحوثيين قدرًا مِن الحركة والمناورة والاستغلال، ما أسهم في بناء قدراتهم وقواهم العسكرية؛ وبالتالي توصي الورقة بما يلي

- على الحكومة الشرعية القيام بدورها الأمني والاستخباراتي في رصد هذه التحركات، والتعاون مع الدول المعنية والمنظومة العربية والأفريقية والأممية في سبيل ردع هذه التحركات المضرة بالمصالح اليمنية، واتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد هذا التمدد والتحرك

- كما أن على الحكومة الشرعية إعادة تشكيل علاقاتها وتحالفاتها مع دول المنطقة بما يحقق مصالح الدول على ضفتي البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، ويضمن سلامتها وأمنها، وسيادتها واستقلالها، وهذا يتطلب حضور ونشاط الدبلوماسية اليمنية في تلك البلدان، عبر السفارات والقنصليات والجاليات المقيمة في تلك البلدان

- على دول «التحالف العربي»، بقيادة السعودية، العمل بجد لتمكين الحكومة الشرعية مِن ممارسة مسئولياتها السيادية والدستورية دون أي قيود، وفك الحصار -غير المعلن- عنها للقيام بكافة وظائفها وأدوارها العسكرية والأمنية دون أي وصاية، بحيث يُمكِنها معالجة المخاطر التي تتهدد اليمن نتيجة الجماعات المسلحة والخارجة عن الدستور والقانون

- على المجتمع الدولي رفع الحظر المفروض على الحكومة الشرعية بشأن السلاح، فهو يتناقض بين الاعتراف بها وبين تمكينها مِن ممارسة مهامها ووظائفها الدستورية السيادية، بما يعزز قدراتها الدفاعية والعسكرية لمواجهة مخاطر الجماعات المسلحة المتمردة؛ في الوقت الذي يتاح لتلك الجماعات بالتسلح عبر عدة طرق وأمام الرأي العام

- على الدول الأفريقية المشاطئة لسواحل البحر الأحمر ألا تنخرط في أعمال مضرة باليمن وبالشعب اليمني، وأن تحرص على تحقيق مصالحها دون الإضرار بجيرانها، حفاظًا على العلاقات الودية بين البلدين، على المستوى الشعبي والرسمي، ما سيحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها على المدى البعيد

- على السفارات والقنصليات والجاليات اليمنية في الدول الأفريقية المشاطئة لسواحل البحر الأحمر مواجهة جهود جماعة الحوثي مِن خلال التعريف بقضية اليمن ومظلومية الشعب اليمني، على الصعيدين الاجتماعي والحكومي، لإغلاق أبواب التعاون أمام هذه الجماعة بما يضر مصالح اليمن وأمنه واستقراره. وهذا يتطلب جهودًا إعلامية وتثقيفية وانخراطًا في المجتمع المضيف بالعلاقات واللقاءات

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER